

ورقة موقف حول موضوع الجلسة 63 من لجنة أوضاع المرأة بالأمم المتحدة  
الحماية الاجتماعية والنفوذ للخدمات.

أصدر هذه الورقة كل من:

- مؤسسة المرأة الجديدة
- مؤسسة قضايا المرأة المصرية
- مؤسسة ملتقى تنمية المرأة
- المؤسسة المصرية للتنمية الشاملة
- مؤسسة مبادرة المحاميات المصريات

الأبعاد الغائبة عن الحماية الاجتماعية ونفوذ النساء للخدمات

في الأونة الأخيرة أخذت مصر عددًا من الخطوات الرسمية لصالح تمكين النساء من المناصب العليا، لأول مرة تمثل النساء في الوزارة بثماني نساء وزيرات، وعلى حقائق حيوية ومتخصصة وهي: وزارة الاستثمار، و وزارة التخطيط، ووزارة التضامن الاجتماعي، وزارة الثقافة، والصحة، والبيئة، كما مثلت النساء وللمرة الثانية على التوالي بتعيين محافظة امرأة، وهو تمثيل لم يكن متحققًا من قبل لا على مستوى التشكيل الوزاري، ولا على مستوى حركة تعيين المحافظين، إضافة لتمثيل النساء في البرلمان الحالي لعدد 89 نائبة برلمانية

وربما تتيح تلك الخطوات فرصة لنا بأن نعمل على تفعيل حقيقي لقضايا المرأة، وأن تحقق عموم النساء قفزة جادة على مستوى تمكينهن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فعلى أن نشير إلى أن ضمانة استمرار نسب تمثيل المرأة بما يعبر عن سياسة عامة هو مرهون بإتاحة مجال عام مفتوح، في مصر، محفز للمشاركة السياسية، وداعم لأدوار المجتمع المدني والتنظيمات الأهلية عمومًا، مشجع لحركة حقوق الإنسان والتي لا تتجزأ حقوق المرأة عنها. وهو أمر بالغ الأهمية ويجب الانتباه إليه، فاستدامه السياسات العامة لتمكين المرأة مرهون بمجال عام مفتوح محفز على المشاركة المجتمعية، و حماية المكتسبات والحقوق وتميبتها، بعيدًا عن التوظيف السياسي، أو النظر لها باعتبارها تدخلات مؤقتة.

وفي إطار متابعة التوصيات الصادرة عن الجلسة 60 محل متابعة الجلسة الحالية، نعرض رصدًا وقرائة نقدية نسعى من خلالها لاستجلاء بعض من أوضاع النساء فيما يخص تمكينهن من الحماية الاجتماعية والوصول للخدمات... تأتي أعمال الجلسة 63 المعنية بمتابعة سياسات الحماية الاجتماعية والوصول للخدمات والبنية التحتية المستدامة للمساواة بين الجنسين وبالأخص تمكين

المرأة والفتاة، في ضوء متابعة كل من توصيات الجلسة 60 عام 2016، والمعنية بتمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة، ومتابعة منهاج بكين، ووفقاً لإطار يعمل على ألا يتخلف أحد عن الركب في الوصول للتنمية المستدامة في 2030.

وفي هذا الإطار الجامع توجد خمسة مجالات لقياس التقدم المحرز في وصول النساء للخدمات والحماية الاجتماعية وفقاً لتوصيات اللجنة 60 وهي:

1. تعزيز الإطار القانوني ووضع سياسات عامة محفزة لتمكين النساء.
2. تعزيز البيئة المواتية لتمويل المساواة بين الجنسين.
3. تعزيز تولي المرأة للأدوار القيادية، ومشاركة المرأة التامة وعلى قدم المساواة في صناعة القرار.
4. تشجيع العمليات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في جمع البيانات ومتابعتها واستعراضها.
5. تعزيز تدخلات الآليات الوطنية.

#### أولاً: تعزيز الإطار القانوني ووضع سياسات عامة محفزة لتمكين النساء.

- **المجال العام والممارسة السياسية:** إلى الآن لم يتم تعديل فيما يخص الحق في التظاهر، فمزال التظاهر وممارسة الاحتجاج جريمة يُعاقب عليها فاعلوها من الجنسين سواء وفقاً لأحكام القانون أو خارجها، أو تحجيم لفترات الحبس الاحتياطي والتي تحول لعقوبة بديلة، كما يشهد المجال العام، حالة انحسار عام على مستوى الحق في التنظيم وإنشاء الجمعيات الأهلية والحقوقية، والعمل النقابي والممارسة الحزبية.
- **الدستور:** إلى الآن يوجد بدستور البلاد 2014 بنود ناصة على التزام الدولة بالمواثيق والاتفاقيات الدولية في مجملها بما فيها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق النساء، غير أن هناك مساعي من عدد من نواب البرلمان لإحداث تعديلات دستورية لعدد محدد من البنود، ليس من ضمنها إحداث إي تغيير في إلزام الدولة بالمواثيق الدولية بما فيها مواثيق المرأة والطفل، ولكنها تخص الإطار العام الضابط للممارسة الديمقراطية، وفي مقدمتها تغيير مدة الرئاسة، وهو ما يعد انتقاصاً من فرص المواطنين من الجنسين من ممارسة تداول السلطة، ونقص عما حققته حركة الجماهير من مكاسب ديمقراطية في يناير 2011.
- وبالرغم من وعود التعديلات الدستورية بالنص على تمثيل نسبي محدد يصل إلى **25%** **بالبرلمان** فإننا- ومن واقع التجربة فيما أحرزته الدولة من تمثيل متزايد للمرأة في الوزارات المتعاقبة حتى 2018 - لا نعتبر التمثيل الكمي المتنامي للنساء مؤشراً لتنمية أوضاعها، أو تمكيناً لها، خاصة ومصر لم تشهد حتى الآن الانتخابات المحلية، والتي وفقاً لنص الدستور يمثل فيها النساء 25% بالمجالس المحلية، كما يتعذر علينا أن نرصد انتهاج الدولة لسياسات عامة من شأنها أن تحرز تغييراً مجتمعياً يخص تحسن أفكار المجتمع وثقافته حول ولاية المرأة، أو ممارستها السياسية.

- وبالرغم من أن الدولة تعلن التزامها بالاتفاقيات والعهود الدولية فإنه من الملاحظ تغييب تقارير المتابعة عن اتفاقية (السيداو) التي تضمن العدالة والمساواة للنساء. أقر تقرير تم إرساله للجنة كان في 2010 ولم يتم إرسال تقارير أخرى رسمية توضح وضع النساء منذ ذلك الحين.
- **مفوضية مكافحة التمييز:** ينص دستور 2014، على تأسيس مفوضية مكافحة التمييز، ويعد تأسيس هذه المفوضية بمثابة فرصة مهمة، يمكن من خلالها تجريم أشكال التمييز والمحاسبة عليه.
- وبالرغم من أهمية هذه المادة، واحتسابها أحد مكتسبات دستور 2014، ووجود عدد من مقترحات القانون عرضت بالبرلمان بالفعل، لكن هذه المقترحات لم تعرض للنقاش بالبرلمان حتى الآن، كما لم تدرج للنقاش على المدى المنظور.
- في المقابل أصدرت وزارة القوى العاملة قرارًا بإنشاء وحدة لمكافحة التمييز ضد المرأة في مجال العمل، برغم من وجود وحدات لتكافؤ الفرص بالوزارات تم انشاؤها في الأعوام السابقة، وبالرغم من احتساب هذا القرار خطوة إيجابية، ولكن يتصاعد لدينا السؤال حول مدى جدوى خلق كيانات وتدخلات بديلة تغييب الإجابة عن السؤال الحق الرئيسي في إنشاء مفوضية لمكافحة التمييز، خاصة أننا لم نشهد تقارير لمتابعة كفاءة تدخلات وحدات تكافؤ الفرص، كما أننا لا نعلم كيف ستتم مكافحة التمييز في مجال العمل وفقاً لقرار إنشاء الإدارة الجديدة.
- **الانتخابات المحلية:** ودير بالذكر تعثر إتمام الانتخابات المحلية حتى الآن، لتصبح مصر بلا مجالس محلية منتخبة عشرة أعوام كاملة، وحسب الحق الدستوري يحق للنساء عضوية المجلس المحلي بنسبة 25%، وهي نسبة من المقرر أن تزيد من تمثيل النساء في مواقع الرقابة وصناعة القرار، إلا أنه وإلى الآن لم تتوفر بعد الإرادة السياسية لإصدار تشريعات الإدارة المحلية والانتخابات المحلية، بما يؤثر على سلباً على انحسار المشاركة المجتمعية للجنسين وخاصة النساء على المستوى المحلي.
- كما يتعثر التحول للامركزية الإدارية والمالية للأحياء، وهو ما يعوق تطوير البنية المؤسسية للتنمية على المستوى المحلي، وحسب الرصد والمتابعة لبرامج خطة التنمية المستدامة 2030، والتي تقوم بتنفيذها الوزارات مباشرة على المستوى المحلي تتراجع أدوار المجالس التنفيذية للأحياء، وتتعهد فرص المساءلة والتخطيط بالمشاركة.
- **المواريث:** هناك تعديل طفيف فيما يخص مواد المواريث من **قانون العقوبات**، ينص على الغرامة والحبس في حالة تعطيل أحكام الشرع فيما يخص بتوريث النساء، كما يعتبر تيسيراً للنساء في الوصول للمصادر، إلا أن هذه التعديلات معرضة للتعطيل والتعثر، أمام الثقافة السائدة المعادية لتمكين النساء.
- وبالرغم من احتساب هذا التعديل خطوة للأمام، لكن تفعيل القانون يتوقف على إرادة النساء وحدهن وقدرتهن على التقاضي والترافع امام المحاكم، كما لم يصدر وإلى حين كتابة هذه السطور بيان يحدد عدد المرافعات التي حركتها النساء للحصول على الأنصبة الشرعية من الميراث.

- **الأحوال الشخصية :** بحلول عام 2020، يمر قرن كامل على البنية الأساسية لقانون الأحوال الشخصية في مصر، رغم دخول تعديلات طفيفة من حين لآخر، فإن جملة فلسفة القانون لم يتم تحديثها ومواكبتها وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية، وتعد الأحوال الشخصية من أكثر القوانين ذات الأولوية للتغيير.
- **قانون موحد لمناهضة العنف ضد المرأة :** هناك عديد من المساعي لتقديم قانون موحد لمناهضة العنف ضد المرأة، للمجلس القومي مشروع قانون موحد لمناهضة العنف، كما للمنظمات النسوية تصور حول قانون موحد لمناهضة العنف مقدم للبرلمان إلا إن كليهما لم يناقش بعد.
- **الزواج المبكر :** تعمل الدولة جاهدة في هذه الأونة على تبني تدخلات لوقف ظاهرة الزواج المبكر، حيث تعمل وزارة العدل على تبني قانون لمناهضة الزواج المبكر قبل 18 عاماً، ولكن تبقى الجهود المطلوبة المكملة للقانون على مستوى التغيير الاجتماعي وإحداث نقلة ثقافية وتبنى سياسات للحد من الفقر والاتجار هي التدخلات المفقودة حتى الآن.
- **قوانين الاستثمار والضرائب:** حسب شروط الإقراض من صندوق النقد الدولي، يتم تبني تغييرات جذرية فيما يخص قانون الاستثمار، وتيسير إنشاء الشركات، ونرصد أن أحد الميزات المحدودة في قانون الشركات الجديد، هو تيسير إنشاء الشركات الفردية، بما قد يتيح الفرصة لتيسير ريادة الأعمال للنساء، ومأسسة مشروعات صغيرة ومتوسطة، ولكن علينا أيضاً الإشارة إلى أن جملة التغييرات التي تمت في قوانين الاستثمار والشركات، طالها العديد من التعقيدات اللوجستية والأمنية عند الإنشاء، كما ينال النظام الضريبي العديد من الفجوات؛ خاصة فيما يخص تحديد الشرائح الضريبية على الشركات الخاصة، وهو ما يسهم في تحجيم فاعلية القطاع الخاص، وتعثر استمرار عدد من الشركات ذات الصيت، وتسريح العمالة، الأمر الذي ينعكس على ارتفاع معدلات إعالة النساء للأسر، ورفع معدلات تأنيث الفقر.
- أيضاً علينا الإشارة إلى تزايد معدلات الضرائب المباشرة الفردية كضرائب المبيعات، وضرائب القيمة المضافة في مقابل الضرائب على الشركات وقطاع الأعمال، وهو ما ينال من رفاهة النساء، خاصة مع القطاعات العاملة في القطاع غير المنظم، بما يرفع تكلفة الإنتاج، وتعثر التسويق والمبيعات.
- وبالرغم وجود جهود ملحوظة في الاحتفاء بريادة الأعمال، والتي يراها البعض مساحة آمنة لعمالة النساء، وفرصة لتقليص مؤشرات تأنيث الفقر، فإنه علينا أن نشير إلى أن تعثر البنية التشريعية الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لضعف خدمات التسويق والبيع والمنافسة.

### ثانياً: تعزيز البيئة المواتية لتمويل المساواة بين الجنسين

- **الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:** إلى الآن لم تستطع مصر أن تحقق تجربة ملحوظة في التحول من موازنة البنود لموازنة البرامج، وإحداث تغيير ملحوظ في السياسة المالية، وبالتالي

لا توجد برامج تخص النوع الاجتماعي مدعومة من واقع الموازنات العامة، إضافة إلى أن نقاش الموازنة العامة وإقرارها لا ينطبق والحقوق الناصية حولها في الدستور، سواء في تحديد مخصصات للإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والبحث، أو على مستوى النقاش حول الموازنة نفسها والكشف عنها.

- **سياسات الإنفاق وتحديد المخصصات للاستراتيجيات الوطنية:** تلتزم مصر وبشكل ملحوظ بالإعلان عن عدد كبير من استراتيجيات وطنية وفي قضايا مختلفة، ومنها، وعلى سبيل المثال، استراتيجية وطنية لمناهضة العنف، والختان، والزواج المبكر، ومحو الأمية، ومناهضة الفساد وغيرها، إلا أنه من المرصود انتقاد أغلب الاستراتيجيات الوطنية، سواء لخطط تنفيذ واضحة يمكن التقرير عنها بشكل دوري، أو بتحديد موازنات ومخصصات للتمويل، وهو ما يجعل أغلب تلك الاستراتيجيات محلاً للاحتفاء الدولي وببسة الإدراج على المستوى الوطني.
- **الوصول لخدمات مناهضة العنف ضد المرأة:** رغم وجود استراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة، وعدت بالعديد من تبني عديد من التدخلات الخدمية للحماية والعنف، واستطاع المجلس القومي تبني عدد من حملات طرق الأبواب بغرض رفع الوعي بمناهضة العنف، وتفعيل الخط الساخن، ودفع "الداخلية" بتأسيس وحدات لمناهضة العنف على مستوى المدوريات إلا أن أغلب تلك التدخلات بحاجة ملحة لقياس الأثر، خاصة ما يتعلق بقياس كفاءة تدخلات الحماية من توفير دعم قانوني نافذ أو بيوت للإيواء، أو حتى قياس كفاءة الشرطة في تحرير محاضر العنف، والتعامل مع الناجيات في وحدات مكافحة العنف بوزارة الداخلية.
- ولا يقف حد النفاذ لخدمات مناهضة العنف على الخدمات الأمنية والقانونية فقط، وإنما تمتد إلى قياس كفاءة خدمات الصحة، واستجابة المستشفيات والنظم الصحية لحالات العنف الجنسي تحديداً، والعنف المرتبط بحقوق الصحة الإنجابية، ونذكر اجتهادات قطاع الطب الشرعي في توثيق وإثبات حالات الاغتصاب الجنسي، ولكن اجتهاد قطاع الطب الشرعي وحده لا تكفي مالم يكن هناك تناول متكامل لمنظومة الصحة للحد من العنف والمحاسبة عليه.
- **برنامج تكافل وكرامة:** اعتمدت مصر خلال السنتين الماضيتين محاولة تطبيق التجربة البرازيلية وتطبيق برنامج تكافل وكرامة، وهو بنسبة كبيرة يعتبر موجهاً للنساء، ويسعى لتقديم دعم نقدي للأسرة المصرية يخص ضمانة التعليم والتأمين الصحي للأبناء، وبالرغم من وجود قطاعات واسعة مستفيدة من برنامج تكافل وكرامة، فإنه علينا أن نرصد أن تقديم الدعم النقدي لا يكفل إحداث تغيير اقتصادي أو انتقال من شريحة اقتصادية لأخرى، وإن كان يحسب على البرنامج ربط الدعم باستدامة تعليم الأبناء، والاستفادة من التأمين الصحي، كما يخصص البرنامج جزءاً من تدخلاته لحالات الإعاقة بالأسرة، إلا أن جملة المخصص مع سياسة تحرير العملة المحلية يفقد قدرًا كبيرًا من قيمته الاقتصادية، بما يجعل الدعم النقدي المقدم أقرب للقم صغيرة من المساندة المالية وليس أكثر، وقياسًا ببرامج أخرى من الدعم النقدي والعيني للنساء كبرنامج مستورة التابع بشراكة لكل من وزارة التضامن وبنك ناصر.
- **الشمول المالي:** سعت الحكومة المصرية في تبني بعض السياسات المحفزة للشمول المالي وخاصة للنساء، وبالرغم من انعقاد المؤتمر الدولي للشمول المالي في شرم الشيخ، وإعلان البنك المركزي عن تبني سياسات بنكية لتيسير الشمول المالي للنساء، فإن جزءًا كبيرًا من

- الوعود قد توقف موضوعياً وإجرائياً، حيث وقفت البنية التشريعية والمؤسسية لتوفير خدمات الشمول المالي عائقاً أحال دون تطبيق سياسات الشمول المالي، وتيسير الوصول لها.
- كما لا يفتنا الإشارة للواقعين الثقافي والاجتماعي للمرأة، خاصة أن عين المقصود من سياسات الشمول المالي هو إدخال أغلب العمالة غير المنظمة في منظومة بيانات مسجلة ومرصودة، من حيث تيسير الإقراض والاختصاص للنظام الضريبي، وتحويلها لعمالة منظمة ترصد الدولة إنتاجيتها من خلال نظام ضريبي تراه بعض القراءات الاقتصادية أقرب للجباية وتوسيع المجمع الضريبي، وهو ما يسبب حالة من الإرباك والحذر لريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعاملات من المنزل.
- **الشركات والمسؤولية المجتمعية:** وفي محاولة لاستدعاء القطاع الخاص للقيام بأدوار تخصص الحماية الاجتماعية وإحداث تغيير مجتمعي، نرصد حرص بعض شركات القطاع الخاص تأسيس وحدات للمسؤولية المجتمعية، وتتبنى من خلالها عدداً من البرامج التنموية ذات الطابع المجتمعي من محو أمية أو دعم للفنون أو رسائل مجتمعية لمناهضة الممارسات والتقاليد الضارة، ولكن يظل السؤال الواجب طرحه يدور حول أوضاع العمالة للجنسين في هذا القطاع، من مد شبكات التأمين وضمان المعاشات والمستحقات المالية وتحسين فرص العمل اللائق - بمثابة أولوية واجبة للرصد والمتابعة، وفي ضوء استدعاء القطاع الخاص للقيام بأدوار مجتمعية والقيام بمهام الضلع الثالث في التنمية.
- **النفوذ للخدمات الرقمية:** إلى حد ملموس يلعب كل من المستوى الاقتصادي والتعليم دوراً كبيراً في دعم أو تعثر النساء في الوصول للخدمات الرقمية واستخدام تطبيقات المحمول مقارنة بالرجال، ولكن في المقابل علينا أن نرصد جهود الحكومة في محاولة رقمنة بعض الخدمات المالية لفئات عريضة من المستبعدين عن الخدمات المركزية، خاصة نظام التوفير من سحب وإيداع بمكاتب البريد وهي المنافذ الأكثر استخداماً للنساء في الريف، إضافة لرقمنة بعض خدمات الصحة، وبالتحديد ما يتعلق بمنظومة التطعيم، والتأمين الصحي المدرسي.
- **نظام التعليم الجديد:** استطاعت مصر أن تحقق تضييقاً ملحوظاً في الفجوة بين الجنسين على مستوى التعليم الأساسي، إلا أن هذه الفجوة معرضة للخلل إذا ما استمرت نسب الزواج المبكر بين الفتيات، وهي ظاهرة تأخذ في التنامي، خاصة مع ارتفاع معدلات الفقر أو انخفاض المستوى الاقتصادي، وتدهور الأوضاع في الريف، كما يمثل نظام التعليم الجديد والمتجه إلى الرقمنة والانفتاح التكنولوجي فرصة أرحب للوصول لمعرفة أوسع، إلا أن التجربة يجب أن تكون محل المتابعة والتقييم، خاصة فيما يتعلق بالفجوة بين الثقافة المجتمعية السائدة والقيم العلمية والانفتاح المعرفي المرتقب إذا ما نجحت الحكومة المصرية في الوفاء بالوعود حول تطوير موضوع التعليم وبنيتها المؤسسية.

**ثالثاً: تعزيز تولي المرأة للأدوار القيادية، ومشاركة المرأة التامة وعلى قدم المساواة في صناعة القرار.**

- حسب الرصد الكمي هناك تنام ملحوظ لنسبة تمثيل النساء في مراكز صناعة القرار، وخاصة في مقاعد الوزارة، حيث بلغ تمثيل النساء بالوزارة الحالية إلى 8 وزيرات، إضافة الي 89 نائبة بالبرلمان، ووصول النساء لقيادة النيابة الإدارية وتعتبر مؤسسة قضائية مستقلة، إلا أن التحسن الكمي ليس مؤشراً كافياً لقياس كفاءة التدخلات الرسمية المعنية بوصول النساء لصناعة القرار.
- ورغم تحديد نسب لتمثيل النساء في المناصب القيادية حسب الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، فإننا نرصد تعثراً واضحاً فيما يخص تمثيل النساء في سلك القضاء والأمر الذي لا يزيد على نصف في المائة مقارنة بنسب تمثيل الرجال، ومازالت تجد النساء معوقاً كبيراً في التعيين في كل من وكالة النيابة ومجلس الدولة، وأيضاً علينا الإشارة خلاء الدستورية العليا من وجود القاضيات.
- ويجب التأكيد أن تحسين معدلات تمثيل النساء في مناصب صناعة القرار، يجب أن يكون بعيداً عن موجب القرار الرئاسي، أو التدخل للتعيين من أعلى، وهي سياسة عادة ما أعادتها الدولة للتحايل على المعوقات الثقافية والاجتماعية أو تجنباً لتغيير موازين القوى بين عدد من جماعات المصالح والنفوذ في القطاعات لمختلفة، إلا أن التعيين من أعلى لا يعكس أي إرادة سياسية حقيقية لتمثيل النساء على مناصب صناعة القرار، وإنما اتباع وإنفاذ الدستور والقانون هو الضمانة الحقيقية لتأصيل وصول النساء لمقاعد صناعة القرار.
- أيضاً علينا أن نشير إلى أن الاستراتيجية الوطنية 2030 سواء الصادرة عن وزارة التعاون الدولي أو استراتيجية تمكين المرأة 2030 كلتاهما تعتمد على مؤشرات تحقيق الأهداف المرحلية وليس عن خطط تنفيذ واضحة وعلى سبيل المثال وحسب الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة فإنه من المقرر أن يقفز تمثيل النساء في سلك القضاء من 0.05% إلى 25% بحلول 2030 دون أي إشارة لكيفية تحقيق هذا النسبة، أو تحديد المطلوب تغييره على المستويات المختلفة.
- ولا تزال هناك العديد من الوظائف القيادية الأخرى حكراً على الرجال، فإلى الآن لم نشهد قيادات نسائية على مقاعد وزارة الخارجية أو الداخلية أو قيادات لأجهزة أمنية واستخباراتية رفيعة المستوى.

#### رابعاً: تشجيع العمليات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في جمع البيانات ومتابعتها واستعراضها.

- خلال العامين السابقين استطاعت الحكومة المصرية ان تحقق بعض الجهود على مستوى جمع البيانات من منظور النوع الاجتماعي، قد يكون أهمها إصدار التقرير حول التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، وإنشاء المجلس القومي للمرأة مرصداً للفجوة بين الجنسين، كما أسس الجهاز المركزي للمحاسبات وحدة إحصائية جديدة تخص إصدار تقارير دورية عن نسب الجنسين من قضايا مختلفة، وربما يكون تقرير مسح العمالة بالعينة واحداً من اقدم التقارير الكاشفة عن الفجوة بين الجنسين.

- إلا أن هناك عديدًا من الإشكاليات حول التعريف بالقضايا التي يتم جمع البيانات حولها، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر التعريفات حول مفهوم إعالة الأسرة أو تقدير العمل المنزلي، موازنة الوقت، أو المقصود من العنف الجنسي وأشكاله، أو المقصود بالعنف الأسري، أو أشكال التحرش، وعادة ما تتجه مراكز رصد البيانات لتعريفات قاصرة لطواهر التمييز بين الجنسين بعيدة عن الإطار الحقوقي والأممي لها، بما يؤثر على مصداقية ودقة البيان، إضافة لتعظيم آلية جمع البيانات، وتعد آلية جمع البيانات من القضايا المهمة والنقاط ذات التأثير على مصداقية البيان.
- جدير بالإشارة ضرورة العمل على أن إصدار البيانات هو وسيلة لبناء التدخلات والسياسات الأكثر تأثيرًا للحد من ظواهر التمييز، وهو أمر يجب أن يكون محل متابعة، وإلا مثلت البيانات وفرة رقمية وإحصائية خالية من الدلالة.
- أيضا يعلينا أن تؤكد ضرورة العودة لإصدار المسح الصحي الديموجرافي والذي توقف منذ عام 2014، ولما يسهم هذا المسح من الكشف عن أوضاع فريدة وخاصة للمرأة سواء على مستوى الحقوق الصحة الإنجابية أو التنمية السكانية أو التعليم والعمل وغيرها.
- أيضا نلفت النظر لأهمية التقرير الإحصائي عن مؤشرات خطة التنمية المستدامة 2030، خاصة أن أغلب الخطط الوطنية المستندة على الأهداف الإنمائية المستدامة تقدم مؤشرات كمية، الأمر الذي يجعل للإحصاء دورًا كبيرًا في كشف أثر سياسات التنمية على الفجوة بين الجنسين وتقييم خطط التنمية بأطرافها المختلفة.

### خامسًا: تعزيز تدخلات الآليات الوطنية

- يوجد بمصر عدد كبير من المجالس القومية المتخصصة؛ والتي تعمل على قضايا تنموية مختلفة، ومنها المجلس القومي للمرأة، المجلس القومي للأطفال، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، المجلس القومي للسكان والتنمية، المجلس القومي لشؤون الإعاقة، وغيرها. ومن المهم الإشارة إلى أن المجالس القومية هي آليات وطنية جاء إنشاؤها في ضوء إقرار الاتفاقيات الدولية، وبالتالي فهي مجالس مطلوبة كآليات حيوية معنية بتنفيذ التزامات الدولة وفقا للدستور والمعاهدات الدولية، ومن المفترض أن تلعب دورًا مؤثرًا في تحسين أوضاع الفئات المستهدفة منها، وتحسين واقع القضايا التي تعمل عليها.
- وجدير بالذكر إصدار قانون المجلس القومي للمرأة منذ عامين تقريبًا، وهو قانون يتيح مساحة ملحوظة من التأثير لدور المجلس القومي للمرأة، ويعد مكسبًا كبيرًا سواء للألية الوطنية أو للمجتمع المدني.
- ولكن علينا أن نؤكد أن الدور الرئيسي للمجالس القومية هو وضع السياسات العامة للقضايا المحورية التي تعمل عليها، سواء كانت سياسات استراتيجية أو تشريعية أو إجرائية، وبالرغم من أن هذا هو الدور الرئيسي للمجالس القومية لكن هناك قصورًا شديدًا في قدرة المجالس

القومية على وضع السياسات العامة بشكل مستدام ومؤثر، بالتالي أصبحت أدوار عدد من تلك المجالس أما معطل بشكل مباشر أو غير مباشر أو تم استبداله بطريقة غير مباشرة، فأصبحت تتبنى تلك المجالس "مبادرات" هي الأقرب لأدوار المجتمع المدني، وتراجع في المقابل سن التشريعات وتبنى السياسات المستدامة الضامنة لحقوق النساء.

## التوصيات والختام

1. لن تتحقق التوصية الأممية عن عدم تخلف أحد عن ركب التنمية، إلا بالممارسة الديمقراطية والفعل التشاركي في التخطيط والتنفيذ، وتحسين أوضاع حقوق الإنسان استرداد مجال عام يتيح حرية التعبير والتنظيم كضامن حقيقي للمشاركة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة عالمياً ووطنياً.
2. إن وضع الاستراتيجيات الوطنية لتنمية المرأة وقياس فاعليتها بمؤشرات كمية ليس كافياً أو ضامناً لإحداث التغيير والتقدم، ما لم تكن هناك سياسات عامة تعمل على تغيير الأسباب المجتمعية والثقافية الحقيقية وراء تراجع وتدني مكانة النساء، وهو تدخل مرهون بتغيير جذري في سياسات التعليم والثقافة والإعلام.
3. إنه أصبح من الضروري وضع مخصصات من الموازنة العامة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المعنية بتمكين المرأة، وتبنى آلية مستدامة للتقرير عنها، وقياس أثرها بشكل فاعل، حتى تصبح أهدافاً ومحلاً حقيقياً للتنفيذ.
4. إن إحداث تمكين اقتصادي ملحوظ للنساء مرهون بشكل كبير بوضع وتحديد أولويات صحيحة للعمل التنموي وخطته، وهو ما تفتقده الحالة على المستوى الوطني، حيث تتضارب أولويات الانفاق، والعائد من المشروعات الاقتصادية الكبرى.
5. إن مصر بحاجة ملحة لضرورة رفع كفاءة البنية المؤسسية للخدمات المحلية، بما يحقق نفاذاً أوفر للخدمات، وعدالة لتوزيع الخدمة والحد من مركزيتها، وسد الفجوة المتنامية بين الريف والحضر، وقيام الدولة بمسؤوليتها في توفير خدمات الصحة والتعليم والمراقبة على فرص العمل اللائق للجنسين.